

## تقويم كفاية أداء المصارف التجارية ( دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين )

أ.م.د. كريم خضير جدران م. محمد حميد سلامة م.م. كمال عودة فاضل م.م. عامر عباس احمد  
المعهد التقني في الصويرة

### الخلاصة:-

إن الصيرفة الحديثة في العراق تأخر ظهورها حتى نهاية القرن التاسع عشر حيث فتح أول مصرف انكليزي في بغداد عام 1890 وتوالى بعد ذلك افتتاح المصارف الأجنبية. وكان مصرف الرافدين الذي تأسس في 1941\5\19 أول مصرف عراقي أسس بموجب القانون 33 لسنة 1941 بعدها تأسس عدد من المصارف العراقية إلى جانب المصارف الأجنبية. وقد تم دمج المصارف التجارية عام 1964 مما جعل الجهاز المصرفي التجاري العراقي مكونا من مصرف تجاري واحد هو مصرف الرافدين وفي 1988\11\1 تأسس مصرف الرشيد كمصرف تجاري حكومي آخر من خلال شطر مصرف الرافدين. إن تأسيس هذا المصرف لم يغير من واقع العمل المصرفي الذي يهيمن عليه الطابع الحكومي ونشاط الصيرفة التقليدية. وفي عام 1991 تم السماح بتأسيس المصارف الخاصة إلا إن عملها اقتصر على الاستثمار المحلي والوساطة المالية وأعمال الخدمة الصيرفية العادية. وقد بلغ عدد المصارف الحكومية والأهلية (33) مصرفا وشبكة فروع بلغت (540) فرعا منتشرة في أنحاء البلاد حيث يلاحظ إن كل فرع يخدم (50000) نسمة وقد احتل مصرف الرافدين المرتبة الأولى في مجال النشاط المصرفي التجاري في العراق ومن هنا جاء البحث لتقويم كفاءة أداء المصرف للفترة من 1997 ولغاية 2001 طبقا لمدخل التحليل المالي بتقويم الجوانب التي تؤثر في الأداء ومنها المؤشرات المالية التي تعبر عن مقدار

استغلال السيولة النقدية حيث ظهر إن نسبة السيولة انخفضت من (36 %) عام 1997 إلى (28 %) سنة 2001 بالرغم من ارتفاع الرصيد في الصندوق ولدى المصارف وذلك لارتفاع نسبة توظيف الأموال وبشكل خاص في الائتمان النقدي. وكذلك ارتفع مؤشر الربح من (778 %) عام 1997 إلى (859 %) عام 2000 وذلك لزيادة توظيف الأموال في مجالات الاستثمار في الأوراق المالية والائتمان النقدي إضافة إلى ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد العراقي آنذاك. ثم انخفضت إلى (505 %) عام 2001 بسبب زيادة رأس مال المصرف إلى (4) مليارات دينار. كما إن حجم الائتمان النقدي في زيادة إلا إن نسبة الائتمان انخفضت من (115 %) عام 1997 إلى (37 %) عام 2001 وذلك لكون نسبة الزيادة في حجم الموجودات اكبر من الزيادة في حجم الائتمان إما بالنسبة لحجم الاستثمارات فقد ارتفع من (22,72) مليار دينار عام 1997 إلى (74,58) عام 2001 والتي نجمت بالدرجة الأولى عن ارتفاع حجم حوالات الخزينة كذلك فإن الودائع الجارية سجلت ارتفاعاً حيث بلغت الزيادة (46,06) مليار دينار ما بين عام 1997 و 2000. إلا إن نسبة حسابات الادخار انخفضت من (33 %) عام 1997 إلى (30 %) عام 2001 بسبب ضعف الدخل لأغلب المواطنين خاصة أصحاب الدخل المحدودة إضافة إلى الزيادة في نسبة حجم الودائع.

### المقدمة:-

عرفت المصارف التجارية منذ أقدم العصور إذ ينحدر تطورها تاريخياً من حقبة قديمة جداً إلى الألفي سنة قبل الميلاد<sup>(1)</sup>. وقد عرفت عند البابليين والآشوريين إذ كانت تتمثل بالمعابد التي كانت تمارس فيها الصيرفة وأعمال الائتمان. وبعد سقوط الدولة البابلية جاء الحيثيون فأعطوا التعامل التجاري والنشاط المصرفي دفعة قوية نتيجة ابتكارهم السبائك الفضية وإحلالها محل السلع كونها وسائل دفع ودخولهم عمليات المشاركة في تجارة الموجودات الثابتة وتقديم القروض طويلة الأجل. كذلك عرفت في الحضارات القديمة المصرية واليونانية والرومانية فكانت المعابد عند

اليونان أمكنة آمنة للصيرفة لاعتبارات تتعلق بالأمان والثقة وكانت تودع فيها إيرادات الأملاك المقدسة وحصيلة القربان والهبات وكذلك ودائع الدولة والأفراد. واشتهر الرومان في تطبيق ما اقتبسوه من اليونانيين فطبعوه بطابعهم الخاص.

إلا إن الصيرفة الحديثة في العراق تأخر ظهورها إلى حوالي نهاية القرن التاسع عشر<sup>(2)</sup> والتي حدثت خلالها تغيرات سياسية واقتصادية عدة منها ضعف الدولة العثمانية من جهة وتغلغل النفوذ الانكليزي الذي شجع على فتح مصرف لهم في بغداد عام 1890 وبعد مدة افتتح فروعاً له في مختلف أنحاء العراق وفي عام 1912 افتتح مصرف بريطاني آخر هو المصرف الشرقي فرعاً له في بغداد ثم تلاه فتح فروع أخرى له في كل من البصرة والموصل واربيل والعمارة وغيرها من المدن العراقية وفي عام 1918 فتح مصرف إيران البريطاني فرعاً له في بغداد وفرعين في الموصل والبصرة وفي عام 1941 افتتح المصرف العربي في القدس فرعاً له في بغداد ومن ثم فرعاً له في الموصل والبصرة. وتأسس مصرف الرافدين في 19\5\1941 بموجب القانون 33 لسنة 1941<sup>(1)</sup>. بعدها تأسس عدد من المصارف العراقية إلى جانب الفروع الأجنبية وهي المصرف الوطني العراقي سنة 1947 (البنك المركزي حالياً) والمصرف العقاري 1948 لتمويل عمليات الائتمان العقاري ومصرف الرهون عام 1951 لتمويل الائتمان الاستهلاكي والمصرف التجاري العراقي 1956 ومصرف بغداد 1956 فضلاً عن فتح فروع أخرى للمصارف الأجنبية في بغداد كالبانك العربي 1954 والمصرف اللبناني المتحد 1953 والمصرف الوطني للتجارة والصناعة وفي عام 1957 افتتح فرع للمصرف الوطني الباكستاني في بغداد وكانت جميع هذه المصارف تمارس الصيرفة التجارية. وفي عام 1964 أمتت المصارف غير الحكومية ومنها المصارف الأجنبية بموجب القانون رقم 100 لسنة 1964 والت ملكيتها للدولة وترتب على عملية التأميم إجراءات عدة منها دمج المصارف التجارية في أربع مجموعات في بادئ الأمر ومن ثم في مجموعتين وأخيراً في مجموعة واحدة في ظل مصرف الرافدين مما جعل الجهاز المصرفي التجاري العراقي مكوناً من مصرف تجاري واحد هو مصرف

الرافدين والذي دمج معه مصرف الرهون أيضا وبذلك دخل النظام المصرفي التجاري في العراق عصر احتكار الصيرفة التجارية من خلال مصرف واحد هو مصرف الرافدين وثلاث مصارف متخصصة هي المصرف الصناعي والمصرف الزراعي التعاوني والمصرف العقاري وهذا يبين هيمنة القطاع الحكومي على النظام المصرفي في العراق فأصبحت جميع المصارف حكومية. بعدها اتجهت الدولة إلى التفكير في خلق جو من المنافسة الإيجابية في تحسين الخدمات المصرفية فعمدت إلى إصدار القانون رقم 52 لسنة 1988 الخاص بتأسيس مصرف الرشيد كمصرف تجاري حكومي آخر من خلال شطر مصرف الرافدين إلى مصرفين<sup>(3)</sup>؛ الأول حافظ على هويته وهو مصرف الرافدين والآخر حمل هوية مصرف الرشيد الذي افتتح أول فرع له في 1988\11\1 ثم تتابع افتتاح الفروع الأخرى حتى بلغت (109) فرعا. إن تأسيس هذا المصرف لم يغير من واقع العمل المصرفي الذي يهيمن عليه الطابع الحكومي ونشاط الصيرفة التقليدية المتمثلة بطبيعة الخدمات المقدمة. وفي عام 1991 حدثت علامة مهمة في تطور واقع بنية الصناعة المصرفية العراقية نقلتها من عصر الاحتكار المصرفي الحكومي إلى عصر التعددية المصرفية<sup>(3)</sup>. فقد صدر القانون رقم 12 لسنة 1991 والذي عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 بالسماح بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة حيث تأسس مصرف بغداد عام 1992 ( شركة مساهمة خاصة) وكذلك المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في نفس العام ومن ثم مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف المتحد للاستثمار وغيرها من المصارف الخاصة. وقد اقتصر النشاط الحقيقي لها في قبول الودائع ومنح الائتمان والقيام بعمليات الاستثمار المحلي والوساطة المالية مما أدى إلى اقتصار فعاليتها على النشاط المصرفي المحلي بسبب عدم مزاولتها للنشاط المصرفي الخارجي كعمليات فتح الاعتمادات المستندية أو إصدار خطابات الضمان الخارجية أو عمليات التمويل الخارجي والاستثمار مما ساهم في تحجيم نشاطها. إلا أنه في عام 1996 صدر القرار رقم 9 لسنة 1996 وبموجبه

سمح للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة على وفق الأسس التجارية الاعتيادية إلى جانب مهامها الأصلية كمصارف تنموية<sup>(3)</sup>. وبعد ذلك سمح مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في 1997\10\6 للمصارف التجارية بمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل للإغراض الصناعية والزراعية والعقارية والمهنية وكذلك في مجال الصيرفة الاستثمارية وفي عام 1998 تم السماح للبنك المركزي العراقي بمنح إجازة ممارسة الاستثمار المالي لشركات مساهمة وقد بلغ عددها (9) شركات عام 2003 تمارس جزء من الأعمال المصرفية المسموح بممارستها. ونستطيع إن نحدد مما تقدم أعلاه إن الفقرات السابقة تضمنت نشاطات مختلفة من قبل القطاع المصرفي وبإشراف السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي حيث أصبح إجمالي المصارف الحكومية والأهلية بحدود (33) مصرفا وشبكة فروع بلغت (540) فرعا منتشرة في جميع أنحاء البلاد حيث يلاحظ إن كل فرع يخدم (50000) نسمة مقارنة بالدول المجاورة والتي يكون كل فرع فيها يخدم من (7000-10000) نسمة<sup>(4)</sup> ولكون مصرف الرافدين من المصارف التجارية التي احتلت الدور الأول في مجال النشاط المصرفي التجاري في العراق. من هنا جاءت أهمية البحث.

## المبحث الأول

### أهمية البحث:-

تتزايد أهمية تقييم كفاية الأداء وضرورته في مجال النشاط المصرفي التجاري لمصرف الرافدين نظرا لضخامة الأموال التي يتعامل بها وسرعة دوران رؤوس الأموال الخاصة به والأموال المودعة في مؤسساته، الأمر الذي يدفع الكثير من متخذي القرارات إلى الاهتمام بالتحقق من كفاية أداء المصارف التجارية من حيث مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرسومة لها أو من حيث كفايتها في جمع واستخدام الأموال وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف، وذلك في حدود التوفيق بين هدف الربح واعتبارات السيولة والأمان وخدمة المجتمع.

### مشكاة البحث:-

إن النظام المصرفي العراقي دخل لفترة طويلة عصر احتكار الصيرفة التجارية من خلال مصرف واحد هو مصرف الرافدين وثلاث مصارف متخصصة صناعي وزراعي وعقاري وهذا يدل على هيمنة القطاع الحكومي على النظام المصرفي في العراق مما ترك آثارا على طبيعة أداء المؤسسات المصرفية من حيث أنشطتها وخدماتها وطبيعتها علاقتها في المجتمع. من هنا تحددت مشكلة البحث في معرفة كيفية قيام مصرف الرافدين في توجيه الموارد المالية المتاحة لديه لتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل كلفة ممكنة.

### هدف البحث:-

تقويم كفاية الأداء لمصرف الرافدين طبقا لمدخل التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المناسبة.

### فرضية البحث:-

1- يناقش البحث فرضية إن العلاقات المالية في مصرف الرافدين كما تبينها القوائم المالية خلال فترة الدراسة توضح حجم ونوع التغيير في المصرف وعلى ضوءها يمكن تحديد أداءه.

2- أن المصرف أدى دوره بكفاءة أداء عالية وذلك استنادا إلى ما تظهره مؤشرات التحليل المالي.

### حدود البحث:-

تنطلق الدراسة من:-

1- اقتصارها على مصرف الرافدين باعتباره المصرف الأهم في العراق ويمثل ذلك الحدود المكانية للبحث.

2- اعتماد تحليل الحسابات الختامية والموازنات التخطيطية للمصرف للمدة من

1997-2001<sup>(5)</sup>. وتمثل الحدود الزمانيه للبحث.

### الدراسات السابقة:-

- 1- ذكر أشمري عام 2005<sup>(6)</sup> في دراسته إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية أن من أهم السمات المميزة للمصارف التجارية هي الربحية والسيولة والأمان.
- 2- بينت سرور عام 1993<sup>(7)</sup> في بحثها الموسوم "اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار في حسابات الودائع في فرع الاعظمية التابع لمصرف الرافدين" بأنه تتميز حسابات المصارف التجارية بخصائص معينة تختلف بها عن المنشآت الاقتصادية الأخرى إذ تشمل الفقرات النقدية النسبة الأكبر من مجموع فقرات الميزانية.
- 3- وجد د. حسين عبد الله 1989<sup>(8)</sup> في بحثه الموسوم "انتشار العادة المصرفية وبدائل الاستثمار لدى الأفراد في العراق" أن المؤسسات المالية في البلدان النامية تتصف بهيمنة النظام المصرفي الذي يتضمن البنوك المركزية والمصارف التجارية وقيام الاخير به بالدور الرئيسي في تعبئة الادخارات من الجمهور.
- 4- استنتج wai 1977<sup>(9)</sup> في دراسة ميدانية لقطاع المصارف التجارية في البلدان النامية بأنه كلما تقدم البلد اقتصاديا انحسر هذا القطاع ليحل محله القطاع المالي المنظم والعكس بالعكس.
- 5- أوضح Rose 2002<sup>(10)</sup> أن عملية بناء اقتصاد أي بلد مهما كان نوعه فان المصارف تحتل فيه أهمية جوهرية باعتبارها اكبر المؤسسات المالية في ذلك الاقتصاد وتشكل محوره.
- 6- ذكر ألعبادي عام 2007<sup>(11)</sup> أن مهمة المصارف الأساسية هي نتيجة تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق توجيه الموارد المالية المتاحة لديها نحو مجالات الاستثمار التي تحقق اكبر عائد ممكن.
- 7- بين كل من الشمخي والجزراوي عام 1998<sup>(12)</sup> في كتابهم الإدارة المالية الحديثة. أن كفاءة الأداء اشم وأدق من رقابة الأداء لأنه لا يعني بيان نتائج وإنما يمتد إلى تحليل تلك النتائج والتأكد من أن الأموال العامة تتفق حسب الأهداف المقررة لها طبقا للخطة الموضوعة وأنها تحقق النتائج المستهدفة وبأقل تكلفة ممكنة.

8- أوضح البصري 2008<sup>(13)</sup> انه بات من المؤكد إن وضع المصارف العراقية يحتاج إلى إصلاح حيث أن (90%) من النشاط المصرفي مخصص لتمويل النشاط العام المتمثل بعدم الكفاءة والبطالة المقنعة والخسائر المتراكمة بينما حرم القطاع الخاص من التمويل اللازم للتراكم الرأسمالي. وان اغلب استثمارات الجهاز المصرفي الحكومي هي استثمارات حوالات الخزينة.

## المبحث الثاني

### الإطار النظري للبحث:-

أساليب وأدوات التحليل المالي:-

يتطلب التخطيط السليم للتحليل اختيار الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع هدف

التحليل ونطاقه ويوجد في هذا الصدد أسلوبان هما:-

#### 1- التحليل العمودي:-

يقوم على أساس دراسة العلاقات بين البنود المالية المختلفة في المصرف كما تظهر في مجموعة واحدة من القوائم المالية عن مدة زمنية معينة ولا يستخدم في دراسة الاتجاهات.

#### 2- التحليل الأفقي:-

يقوم على دراسة العلاقات المالية في المصرف كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال مدة زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر<sup>(13)</sup>. ويدخل ضمن هذا الأسلوب ما يعرف بتحليل الاتجاه. أن تحليل الاتجاه مهم لأي محلل مالي لأنه يأخذ عامل الزمن بصرف النظر عن أي انجازات تحققت في الماضي. أن الأهم هو مقدرته على الاستمرار بتحقيق هذه المنجزات في المستقبل وتثبيتها<sup>(14)</sup>. يمكن تقويم أداء المصرف



طبقا لمدخل التحليل المالي بتقويم الجوانب الاتيه التي تؤثر في الأداء باستخدام النسب والمؤشرات التي نراها مناسبة.

### المؤشرات المالية:-

أن علاقة الربح برأس المال أو الربح للسنة الماضية وكذلك العلاقات التي تعبر عن مقدار استغلال السيولة النقدية، وعن عائديه الدينار الواحد، هي كلها مؤشرات مالية لهل دلالات تحليلية وتشخيصية كبيرة<sup>(15)</sup>.

ويمكن تقسيمها على النحو التالي:-

أولاً:- نسبة السيولة:-

وتعني حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع والالتزامات المالية الأخرى المتحققة للمصرف في الوقت المحدد أو عند الطلب. ويمكن تحويل السيولة من خلال الموجودات السائلة وشبه السائلة من خلال المطلوبات كالودائع والقروض<sup>(16)</sup>. ومن نسب السيولة التي يمكن استخدامها في قطاع المصارف التجارية هي:

نقد في الصندوق ولدى المصارف

1- نسبة السيولة=

الحسابات الجارية

نقد في الصندوق ولدى المصارف

2- نسبة السيولة=

أجمالي الحسابات الجارية والودائع

ثانياً:- نسبة الأرباح:-

أن الربح مؤشر فعال في التعبير عن أداء المصرف وهو الغرض الأساسي لكل الأعمال وهو مقياس جيد للأداء. وفيما يأتي أهم مؤشرات الربحية التي يمكن استخدامها في المصارف التجارية:-

1-معدل ربحية رأس المال أو العائد على رأس المال المستثمر:-

هو مقياس أولي يستخدم بشكل واسع لقياس الربح عموما وكفاية التشغيل. أي بعد اختيار أولي للكفاية الإدارية أو كفاية الوحدة ككل وهو جزء متمم من نظام الرقابة على الموازنات<sup>(17)</sup>.

صافي الربح

معدل ربحية رأس المال=

رأس المال المستثمر

2-معدل العائد على الودائع:-

يقيس هذا المعدل مدى كفاية المصرف على تحقيق الأرباح من الودائع التي حصل عليها واستثمارها في نشاطاته المختلفة ويتم احتسابه كما يأتي:-

صافي الربح

معدل العائد على الودائع=

أجمالي الودائع

ثالثا:-العائد على الاستثمارات:-

يستخرج معدل العائد على الاستثمارات بقسمة مجموع الفوائد المكتسبة من الاستثمارات على مجموع الاستثمارات وحسب ما مبين أدناه :-

فوائد الاستثمارات

عائد الاستثمارات=

مجموع الاستثمارات

رابعا:-نسب الأرباح الأخرى:-

الإيرادات

1- نسبة الربح=

الاستثمارات والقروض

الإيرادات

2-نسبة الربح=

الودائع

مؤشرات توظيف الأموال:-

تقيس هذه المؤشرات كفاية إدارة المصرف في استثمار وتوظيف الأموال

المتاحة له وأهمها ما يأتي:-

الائتمان النقدي + الاستثمارات

الائتمان النقدي

(1) — (5) —

الودائع + رأس المال

مجموع الموجودات

الائتمان النقدي

الاستثمارات

(2) — (6) —

مجموع مصادر التمويل(ودائع+رأس المال+الاحتياطي)

مجموع الموجودات

القروض + الاستثمارات

الائتمان النقدي

(3) — (7) —

مجموع الحسابات الجارية والودائع

مجموع الحسابات الجارية والودائع

القروض والسلف

الاستثمارات

(4) — (8) —

مجموع الحسابات الجارية والودائع

مجموع الحسابات الجارية والودائع

مؤشرات هيكل الودائع:-

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل مكونات الودائع وأهمها:-

الودائع الجارية

$$1 - \text{نسبة الودائع الجارية إلى أجمالي الودائع} = -$$

أجمالي الودائع  
ودائع التوفير

$$2 - \text{نسبة ودائع التوفير إلى أجمالي الودائع} = -$$

أجمالي الودائع

الودائع الثابتة

$$3 - \text{نسبة الودائع الثابتة إلى أجمالي الودائع} = -$$

أجمالي الودائع

مؤشرات متانة رأس المال:-

توضح هذه المؤشرات مدى نجاح سياسة التمويل المتبعة في المصرف في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الوضع المالي التي يمكن رفع نسبة كفايتها من خلال تحديد السقوف الائتمانية التي لا يجوز للمصرف تجاوزها. يدفع المصرف إلى اختيار أفضل العملاء لمنحهم التسهيلات ومن ثم تقليل حجم المخاطر لديه. ويستطيع أيضا ضغط حجم موجوداته لتصح ملائمة مع رأس المال لتقليل المخاطرة أو بزيادة رأس ماله عن طريق طرح أسهم جديدة أو تدعيم حسابات رأس المال عن طريق عدم توزيع أية أرباح أو بكلا الأسلوبين<sup>(18)</sup>. وفيما يأتي أهم هذه المؤشرات (النسب):-

$$(1) \quad \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطي}}{\text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطي}} \quad (3) \quad -$$

الائتمان النقدي + الاستثمارات      الائتمان النقدي

$$(2) \quad \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطي}}{\text{مجموع الحسابات الجارية والودائع}} \quad -$$

مجموع الحسابات الجارية والودائع

### مؤشرات الرافعة المالية:-

تعد مؤشرات الرافعة المالية من المؤشرات التي تعكس درجة مخاطرة رأس

المال.

أجمالي الحسابات الجارية والودائع	مجموع الموجودات
رأس المال المدفوع	رأس المال المدفوع
(1) —	(2) —

### المبحث الثالث

#### تقويم كفاية أداء مصرف الرافدين:-

أن قياس كفاية الأداء في المصارف التجارية متعدد الأبعاد والآجال والأغراض فيمكن القول بأنه ليس هناك مقياس وحيد يصلح لتقويم أداء المصرف لتحقيق الأغراض كافة<sup>(20)</sup>. وان المقاييس في حالة تعددها لا تعمل بصورة منفصلة ولا يمكن التوصل إلى تقييم شامل إلا من خلال الترابط والتكامل بينها.

ويمكن تقويم أداء المصرف طبقاً لمدخل التحليل المالي وفق النسب والمؤشرات

التالية:-

#### المؤشرات المالية:-

##### (1) مؤشرات السيولة:-

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة السيولة في المصرف عام 1997

أكبر مما هي عليه في السنوات اللاحقة حيث بلغت نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف إلى الودائع الجارية (تحت الطلب) (36 ٪)، وذلك لارتفاع رصيد النقد نتيجة لارتفاع حجم الحسابات الجارية والودائع بشكل ملحوظ من جهة وزيادة

الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل ( تعني أن استثمارات المصرف في الأوراق المالية تتمثل بحوالات الخزينة) وعالية السيولة والذي أدى إلى ارتفاع رصيد النقد لدى المصارف المحلية ورصيد النقد والودائع الثانوية لدى البنك المركزي ومن ثم ارتفاع رصيد النقد الذي يمثل ببسط النسبة ثم انخفضت النسبة في السنوات اللاحقة 1998-2001 ( 30 % ، 28 % ، 27 % ، 28 %) على التوالي على الرغم من ارتفاع رصيد النقد في الصندوق ولدى المصارف بمقدار ( 65096 ، 36922 ، 25420 ) مليون دينار على التوالي وارتفاع حجم الودائع وذلك لارتفاع نسبة توظيف الأموال وبشكل خاص في مجال الائتمان النقدي مقارنة بنسبة عام 1997 في حين بلغت النسبة الثانية من السيولة وهي نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف إلى الحسابات الجارية والودائع ( 21 % ، 17 % ، 16 % ، 16 % ، 17 %) للسنوات ( 98 ، 99 ، 2000 ، 2001 ) على التوالي وان سبب تذبذبها هي نفس الأسباب المذكورة في أعلاه. ويلاحظ وجود سيولة فائضة في المصرف عموماً وذلك بسبب الإصدار النقدي المستمر وسياسته في سحب النقد من التداول عن طريق تشجيع الادخار فقد حصل ارتفاع في حجم الموجود النقدي لديه مع محدودية ما يستلمه البنك المركزي من ذلك الفائض لهذا يبقى على إدارة المصرف أن تسعى لسحب السيولة الزائدة على أن تراعي تحقيق التوازن بين السيولة والمخاطرة بالاحتفاظ بقدرتها لمواجهة المخاطر التي قد تنشأ بسبب السحب الكبير غير المتوقع.

## (2) مؤشرات الربح:-

يتضح من الجدول رقم (1) أن نسبة صافي الربح إلى رأس المال المدفوع اختلفت من سنة إلى أخرى فقد ارتفعت النسبة بشكل كبير سنتي 1997 ، 2000 إذ أصبحت ( 778 % )، ( 859 % ) على التوالي وكان السبب وراء ذلك ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم التي شهدتها الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة خلال تلك السنتين هذا فضلاً عن زيادة حجم الودائع الجارية (عديمة الكلفة) ومن ثم زيادة توظيف الأموال في مجالات الاستثمار في الأوراق النقدية والائتمان النقدي وما رافقها من زيادة في عوائدها أدى

إلى ارتفاع إيراداته ومن ثم صافي ربحه. إذ بلغت الزيادة في صافي الربح (8501) مليون دينار عام 2000 جاءت بالدرجة الأولى من ارتفاع أرباح بيع وشراء الأوراق النقدية الأجنبية وارتفاع فوائد الحسابات الجارية المدنية ورصيد فوائد حوالات الخزينة. علما بان صافي الربح للسنوات الأخرى كان في زيادة من سنة إلى أخرى إلا انه ليس بنفس النسبة للسنوات أعلاه حيث بلغ سنة (1998، 1999، 2001) مبلغ (278، 4514، 3026) مليون دينار على التوالي فيما انخفضت النسبة سنة 1998 إلى (209 %) وذلك لزيادة رأسمال المصرف إلى ملياري دينار وارتفاع صافي ربحه بشكل لا يتناسب مع حصة الزيادة كما نلاحظ أن النسبة سنة 2001 انخفضت مما كانت عليه سنة 2000 إلى (505 %) وذلك لنفس السبب حيث تم زيادة رأس مال المصرف إلى أربعة مليارات دينار. أما نسبة العائد على الاستثمار (أي صافي الربح) إلى مجموع الموجودات فقد بلغت نسبتها (1,1 %)، (0,83 %)، (1,3 %)، (2,1 %)، (1,8 %). للسنوات (1997، 1998، 1999، 2000، 2001) على التوالي وان هذه النسب تعتبر منخفضة ويرجع ذلك إلى تناقص عائد توظيف موارد المصرف بفعل استثمار المزيد منها في قروض واستثمارات واطئة الدخل (حوالات الخزينة وقروض القطاع العام) إضافة إلى زيادة مبالغ ونسب الموجودات غير المربحة السائلة (النقود) في خزائن المصرف ولدى المصارف الأخرى.

### مؤشرات توظيف الأموال:-

تتمثل سياسة توظيف أموال المصرف في هذا التحليل دراسة نسبة الموجودات المربحة المتمثلة بالائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الموجودات أو إلى أجمالي الحسابات الجارية والودائع أو إلى مجموع مصادر التمويل أو إلى الأموال المتاحة لمعرفة مدى توظيف أموال المصرف في هذا المجال لتحقيق أهدافه. يلاحظ من الجدول رقم (2) أن نسبة الائتمان النقدي انخفضت من (115 %) عام 1997 إلى (37 %) عام 2001 وتراوحت بين (50 %) إلى (51 %) في الأعوام 1999، 2000 وذلك لكون نسبة الزيادة في حجم الموجودات اكبر من نسبة الزيادة في

حجم الائتمان النقدي حيث كانت الزيادة في حجم الموجودات (154114)، (173795)، (134785)، (342652) مليون دينار للأعوام (1998، 1999، 2000، 2001) على التوالي. لقد بلغ رصيد الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة (66,4) مليار دينار عام 1999 بزيادة قدرها (45 %) عن رصيد عام 1998 وانخفض رصيد القروض والسلف إلى (20,2) مليار دينار بنسبة قدرها (56 %) عن رصيد عام 1998 البالغ (46) مليار دينار وذلك بسبب انخفاض أرصدة الحسابات الجارية المدنية إلى (14) مليار دينار عام 1998 بعد أن كان أكثر من (42) مليار دينار كما أن القروض الممنوحة إلى الأفراد بلغت (6,1) مليار دينار عام 1999 قياساً إلى (2,161) مليار دينار عام 1998. أما رصيد الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة عام 2001 بلغ (109) مليار دينار مقابل (79) مليار دينار عام 2000 بزيادة نسبتها (38 %) وتعزى تلك الزيادة بشكل أساسي إلى الزيادة الحاصلة في رصيد الحوالات الداخلية والمبتاعة كذلك ارتفاع رصيد القروض والتسليفات في عام 2000 من (52,4) مليار دينار إلى (71,9) مليار دينار عام 2001 بنسبة زيادة قدرها (37 %) وذلك يرجع إلى التوسع في سياسة الإقراض للمشاريع الزراعية والصناعية وقروض الأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة. أما بالنسبة لحجم الاستثمارات عام 1999 فقد بلغت (46,03) مليار دينار بزيادة قدرها (44 %) قياساً إلى حجم الاستثمارات عام 1998 البالغ (31,93) مليار دينار. وفي عام 2001 ارتفع حجم الاستثمار من (74,58) مليار دينار مقابل (53,26) مليار دينار محققة نسبة زيادة قدرها (40 %) والتي نجمت بالدرجة الأولى عن ارتفاع حجم حوالات الخزينة إلا أنه بالرغم من الزيادة في حجم الاستثمارات خلال فترة الدراسة ظهر بان نسبة الزيادة فيها انخفضت بين سنة وأخرى ما بين (2-5%) وذلك لارتفاع حجم الموجودات.

جدول رقم (1)

يوضح مؤشرات السيولة والريخ لمصرف الرافدين (المبالغ بالعمليون دينار)

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	%
النسب	٦٦٠٢١	٣٦٠٣	٧٥١٦٩	٣٠	١٠٠٥٨٩	٢٧٠٨
التفد في الصندوق ولدى المصارف	١٨٢٩٠٠	٢٥١٤٥٢	٣٦١٤٣٢	٤٣٢٠٨٧	٦٤١٥٨٦	٢٨٠٤
الودائع الجارية						



المصدر: الحسابات الختامية لمصرف الرافدين

### مؤشرات هيكل الودائع:-

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع عام 1997 بلغت (57 %) ثم انخفضت إلى (50 %) عام 1998 ثم ارتفعت إلى (58 %) للسنتين 1999،2000 على التوالي من ثم (59 %) عام 2001. واحتلت الودائع الجارية المرتبة الأولى في هيكل الودائع لأنها اقل كلفة ولأنه اتضح من الجدول رقم (2) أن الودائع الجارية سجلت ارتفاعاً من سنة إلى أخرى حيث بلغت (181900) مليون دينار عام 1997 ثم ارتفعت إلى (642586) مليون دينار عام 2001 حيث كانت الزيادة السنوية (210499،70655،145979،33553) مليون دينار وقد احتلت المرتبة الأولى في هيكل الودائع في السنوات الخمس للدراسة لأنها اقل كلفة ولا يدفع المصرف فائدة وبالمقابل يتحمل المودع جزءاً من كلفة الخدمات التي يقدمها المصرف وقد كان من أسباب ارتفاع هذه الودائع صدور قرار العمل بالصفحة كوسيلة للتداول وما لها من مميزات إضافة إلى وضع التشريعات والضوابط التي وضعت لحسن تداولها وغلق حساب كل من يقدم للمصرف صكاً بدون رصيد إضافة إلى إجراءات قانونية أخرى. أما قيمة حسابات الادخار إلى مجموع الودائع فقد انخفضت من (33 %) سنة 1997،1998 إلى (30 %) عام 2001 وذلك إلى أن الزيادة في حجم الادخار اقل من الزيادة في حجم الودائع والنسبة للودائع الثابتة فقد بلغ مجموعها (80817) مليون دينار عام 2001 وبنسبة نمو مقدارها (24 %) عن عام 2000 حيث بلغت (65282) مليون دينار.

جدول رقم (٢)  
يوضح مؤشرات توظيف الأموال ومؤشرات هيكل الودائع لمصرف الرافدين (المبالغ بالمليون دينار)

البيان	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١	
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
مؤشرات توظيف الأموال										
الاتئمان النقدي	٤٢٦٤٥	١٢	٩١٨٧٧	١٨	٨٦٨٢٤	١٣	١٣١٤٩٦	١٦	١٨١٤٣٢	١٦
مجموع الموجودات	٣٤٩٠٣١		٥٠٣١٤٥		٦٧٦٩٤٠		٨١١٧٢٥		١١٥٤٣٧٧	
الاستثمارات	٢٢٧٢١٢	٦٥	٣١٩٣١٢	٦٣	٤٦٠٣١٢	٦٨	٥٣٢٦٢٠	٦٦	٧٤٥٨٤٨	٦٦
مجموع الموجودات	٣٤٩٠٣١		٥٠٣١٤٥		٦٧٦٩٤٠		٨١١٧٢٥		١١٥٤٣٧٧	
الاتئمان النقدي	٤٢٦٤٥	١٣	٩١٨٧٧	٢٠	٨٦٨٢٤	١٤	١٣١٤٩٦	١٨	١٨١٤٣	١٨
مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
الاستثمارات	٢٢٧٢١٢	٧١	٣١٩٣١٢	٧٠	٤٦٠٣١٢	٧٤	٥٣٢٦٢٠	٧١	٧٤٥٨٤٨	٧١
مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
الاتئمان النقدي + الاستثمارات	٢٢٩٨٥٧	٨٤	٤١١١٨٩	٩٠	٥٤٧١٢٦	٨٨	٦٦٤١١٦	٨٨	٩٢٧٣٨٠	٨٨
الودائع + رأس المال	٣٢١١١٦		٤٥٥٦٧٨		٦٢٣٠١٠		٧٥٣٠٨٥		١٠٨٣٤١٨	
الاتئمان النقدي	٤٢٦٤٥	١٣	٩١٨٧٧	٢٠	٨٦٨٢٤	١٤	١٣١٤٩٦	١٧	١٨١٤٣٢	١٧
مجموع مصادر التمويل	٣٢٣٨١٣		٤٥٧٣٨٠		٦٢٥٨٠٤		٧٦٠٦١٢		١٠٩٣٠٦٧	
القروض + الاستثمارات	٢٢٢١٤٤	٧٢	٣٦٥٣٨٣	٨١	٤٨٠٦٩٧	٧٧	٥٨٥٠٧٩	٧٨	٨١٧٨١٩	٧٨
مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥٣٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
القروض والتسليفات	٤٢٣٧	١٠٣	٤٦٠٧١	١٠	٢٠٣٨٥	٣	٥٢٤٥٩	٧	٧١٩٧١	٧
مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
مؤشرات هيكل الودائع										
الودائع الجارية	١٨١٩٠٠	٥٧	٢١٥٤٥٣	٥٥	٣٦١٤٣٢	٥٨	٤٣٢٠٨٧	٥٨	٦٤٢٥٨٦	٥٩
مجموع الودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
ودائع التوفير	١٠٥٠٩٩	٣٣	١٥١٠١٥	٣٣	١٨٨٦٢٢	٣٠	٢٣٥٧١٢	٣١	٣٢٤٩٤١	٣٠
مجموع الودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
الودائع الثابتة	٢٤٠٣٥	٧	٣٥٦٩٥	٨	٥٢٧٤٩	٨	٦٥٢٨٢	٩	٨٠٨١٧	٧
مجموع الودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	

المصدر: الحسابات الختامية لمصرف الرافدي

### مؤشرات كفاية رأس المال:-

ظهر من الجدول رقم (3) أن (نسبة رأس المال + الاحتياطي) إلى (الاتئمان النقدي + الاستثمارات) تراوحت ما بين (1,2، %، 0,92، %، 0,9، %، 1,4، %، 1,5، %) للأعوام (1997، 1998، 1999، 2000، 2001) على التوالي. أما (نسبة المال المدفوع + الاحتياطي) إلى إجمالي الودائع هي الأخرى مثل مثلتها السابقة حيث بلغت (1، %، 0,8، %، 0,8، %، 1,2، %، 1,2، %) للأعوام (1997، 1998، 1999، 2000، 2001) على التوالي في حين تطلب مؤسسات وصناديق التأمين على الودائع وحمايتها أن لا تقل نسبة رأس المال والاحتياطي إلى الودائع عن (4، %). أما نسبة (رأس المال المدفوع + الاحتياطي) إلى الاتئمان

النقدي لتغطية المخاطر الائتمانية قد بلغت (7,5 %) عام 1997 ثم انخفضت إلى (4 %)، (5,5 %) عامي 1998، 1999 للارتفاع الكبير في حجم الائتمان النقدي ثم ارتفعت إلى (7 %)، (7,5 %) عامي 2000، 2001 وذلك يعود لانخفاض الائتمان النقدي من جهة وارتفاع احتياطي رأس المال نتيجة لارتفاع صافي الربح من جهة أخرى.

### جدول رقم (3)

يوضح مؤشرات كفاية رأس المال لمصرف الرافدين (المبالغ بالمليون دينار)

	20 01000		2 000		1 999		1 998		19 97	السنة البيان
5.	13 649 — 92 7281	4.	9 526 — 6 6411 6	9.	4 794 — 5 4713 6	،	3 792 — 4 1118 9	4.	31 97 — 26 9857	رأس المال + الاحتياطي — الائتمان النقدي + الاستثمارات
2.	13 649 — 10 79418	2.	9 526 — 7 5108 5	،	4 794 — 6 2101 0	،	3 702 — 4 5367 8		31 97 — 32 0616	رأس المال + الاحتياطي — مجموع الحسابات الجارية والودائع
5.	13 649 — 18 1432		9 526 — 1 3149 6	5.	4 794 — 8 6824		3 702 — 9 1877	5.	31 97 — 42 645	رأس المال + الاحتياطي — الائتمان النقدي

### مؤشرات الرافعة المالية:-

تعد نسبة الرافعة المالية من المؤشرات التي تعكس درجة مخاطرة رأس المال ضمن النسب المبينة في الجدول رقم (4) حيث يلاحظ بان نسبة الحسابات الجارية والودائع إلى ( رأس المال + الاحتياطي ) قد ارتفعت من (100 %) عام 1997 إلى (123 %) عام 1998، (129 %) لعام 1999 بالرغم من زيادة رأس المال إلى (2000) مليون دينار، وكذلك للأعوام 2001، 2002 وذلك لارتفاع حجم

الودائع وكان وراء ذلك قرار البنك المركزي حيث لم يحدد حجم الودائع في المصارف الحكومية.

#### جدول رقم (4)

يوضح مؤشرات الرافعة المالية لمصرف الراجحي (المبالغ بالمليون دينار)

سنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
أجمالي الودائع	٣٢٠٦٦	٤٥٣٦٧٨	٦٢١٠١٠	٧٥١٠٨٥	١٠٧٩٤١٨
رأس المال + الاضطرطي	٣١٩٧	٣٧٠٢	٤٧٩٤	٩٥٢٦	١٣٦٤٩
مجموع الميويدات	٦٤٩٠٣١	٥٠٣١٤٥	٦٧٦٩٤٠	٨١١٧٢٥	١١٥٤٣٧٧
رأس المال المدفوع	٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠

#### الاستنتاجات:-

- 1 - أظهرت الدراسة التحليلية أن النسب المالية الخاصة بقياس السيولة أن لدى المصرف سيولة كبيرة إلا انه لا يولي الجوانب الاستثمارية المتنوعة الاهتمام الكبير في نشاطه بل أن الجزء الأعظم منها يستثمر في الأوراق المالية قصيرة الأجل كذلك انخفاض الاستثمار في الائتمان النقدي بنوعيه كما أن السياسة الاستثمارية ارتبطت إلى حد ما بتمويل الأنفاق الحكومي مبتعدة عن الجانب الاستثماري المعروف بأسسه ومبادئه وارتباطه بالعائد والمخاطرة.
- 2 - بينت مؤشرات توظيف الأموال ضعفا في كفاية أداء المصرف لأنه لم يستثمر هذه الأموال في المجالات التي تدر عائدا له وتقدم خدمة للمجتمع.

- 3 - أوضحت مؤشرات هيكل الودائع أن الودائع الجارية احتلت المرتبة الأولى فيما احتلت ودائع الادخار المرتبة الثانية وجاءت الودائع الثابتة في المرتبة الثالثة.
- 4 - على الرغم من أهمية عملية تقييم كفاية الأداء للمصارف التجارية إلا أنها لم تلق الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين فيها ومن قبل وزارة المالية وديوان الرقابة المالية. وضرورة الكشف عن نتائج عملية التقييم للعاملين فيها ويرى الباحثين أن الاستفادة من العملية لا تكتمل ما لم يكن هناك نشر للنتائج المتحققة.
- 5 - يستنتج من الدراسة أهمية التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف وفي تحديد الأداء المستقبلي. هذا فضلا عن انه يمد كل من إدارة المصرف والموازنات التخطيطية بالبيانات الهامة.
- 6 - أن انتشار شبكة فروع المصرف غير كافي إذ بلغت (540) فرعا وكل فرع يخدم (50000) نسمة.
- 7 - أن فترة الدراسة تميزت بضعف دخول المواطنين عموما وهذا قلل من حجم المدخرات في المصرف سنة بعد أخرى.
- 8 - أن معدلات الفائدة غير مشجعة فعلا قياسا بالمستوى العام للأسعار لارتفاع معدلات التضخم سنة بعد أخرى.
- 9 - الخدمة المصرفية لازالت دون المستوى المطلوب.
- 10 - الإيداع بالعملة الأجنبية غير مسموح به من قبل الدولة في فترة الدراسة لأمر تتعلق بها وملكيته الكاملة للمصارف.
- 11 - يعاني المصرف من الإرهاق من الأعمال غير المربحة كدفع الرواتب التقاعدية والتضخم في عدد الموظفين مع عدم الكفاءة لنسبة كبيرة منهم والبطالة المقنعة.
- 12 - أن (66%) من موجودات مصرف الرافدين تتكون من حوالات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويله وتوفير الدعم له.

### التوصيات:-

- 1 - تمويل المشاريع الصناعية الكبيرة التي يعول عليها تحقيق دور هام في عملية التنمية الاقتصادية لامتناس السيولة الزائدة وخدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.
- 2 - المصرف بحاجة إلى بذل جهود كبيرة عبر وسائل متعددة لزيادة الوعي الادخاري بين الجمهور وبالشكل الذي يصبح فيه التعامل مع المصارف واسع الانتشار وبين مختلف الشرائح.
- 3 - ضرورة التوسع في إنشاء مصارف تعود ملكيتها للقطاع الخاص أو أخرى تعود ملكيتها إلى القطاع المختلط.
- 4 - ضرورة إنشاء فروع لمصارف أجنبية لخلق حالة المنافسة وتوسيع الاستثمار الأجنبي.

- 5 - رفع محفزات الادخار بمختلف أنواعها يدفع المواطنين للتعامل مع المصرف.
- 6 - أن المصرف مطالب بان يعيد النظر بجميع النشاطات والأعمال التي يقوم بها وان ينوع وسائله المالية على غرار ما معمول به في مصارف البلدان المتقدمة.
- 7 - ضرورة تعديل أسعار الفائدة بين فترة وأخرى بما يتماشى مع التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار (معدلات التضخم).
- 8 - استثمار أموال المصرف في مجالات تنموية مختلفة مع تنويع أنواع القروض المقدمة للمستثمرين.
- 9 - أن العمل المصرفي يتطلب الحيطة والحذر لكن هناك حدود مقبولة ومعقولة وعندما يتعدى ذلك تصبح مصدر تذمر وعدم رضا الزبائن وظاهرة تعكس عدم تطور العمل فعلى المصرف أن يقلل من الإجراءات الروتينية المستخدمة.
- 10 - التوسع في استخدام الحاسبة الالكترونية في مختلف مجالات العمل المصرفي.
- 11 - ينبغي البحث عن آلية أصلحية تعمل على الحفاظ على المصارف الحكومية من حيث استمرارها في تقديم الخدمات المصرفية الحالية مع العمل على تجديد وتطوير خدماتها على أن تكون جميع خدماتها بما فيها دفع الرواتب والمستحقات التقاعدية تقدم مقابل عمولة.
- 12 - قيام المصرف بتقديم خدمات متقدمة تتطلب نظم مدفوعات متطورة كنظام المقاصة المتطورة ووسائل دفع متطورة على مستوى الفرد (بطاقة الائتمان) أو على مستوى دفع المعاملات المالية الكبيرة.
- 13 - نوصي بإجراء البحث للفترة مابعد عام 2004 لبيان مدى استفادة المصرف من رفع القيود الحكومية على تنوع استثماراته.

## Evaluate the adequacy of the performance of commercial banks (Applied study in the Rafidain Bank)

Kareem Kdair Jedran    Muhammad Hamid Salama    Kamal Auda Fadel    Amer Abbas Ahmed  
Assistant Professor    Teacher    Assistant Teacher    Assistant  
Teacher

Technical Institute of Suwayrah

Summary:-

The modern banking emerged in Iraq delayed until end of the nineteenth century with the opening of the first British bank in Baghdad in 1890 and continued after the opening of foreign banks. The Rafidain Bank, which was founded on 19 \ 5 \ 1941, the first Iraqi bank established under law 33 of 1941 was established after a number of Iraqi banks to foreign banks. The commercial banks were merged in 1946, making the commercial banking system, an Iraqi from a commercial bank and is one of the Rafidain Bank in the 1 \ 11 \ 1988 was established as a commercial bank of good government during the last part of the Rafidain Bank. The establishment of the bank did not change the reality of the banking business, which is dominated by the government and the traditional banking activity. In 1991 allowed the establishment of private banks, however, that the work is confined to the domestic investment and financial intermediation and the work of the regular service Chirvip. The number of government and private banks (33) and the network of bank branches at (540) branches throughout the country where it is noted that each branch serves (5000) people have occupied the Rafidain Bank ranked first in the area of commercial banking activity in Iraq and came here to assess the efficiency of research bank's performance for the period from 1997 through 2003, according to the assessment of the entrance to the analysis of financial aspects that affect the performance and financial indicators which reflect the amount of cash in the exploitation emerged that the liquidity ratio decreased from (36%) to 1997 (28%) in 2001 despite the increase balance in the Fund and to the banks and that the high rate of capital investment, particularly in monetary credit. As well as the index of profit (778%) to 1997 (859%) and to increase capital investment in the areas of investment in securities and cash credit in addition to the high prices and inflation rates in the economy then. The volume of credit in raising the cash, but the ratio of credit decreased from (115%) to 1997 (37%) and to the fact that the rate of increase in the size of the biggest assets of the increase in the volume of credit, either in relation to the size of investments has increased from (22.72) billion dinars in 1997 to (74.58), which resulted primarily from higher volume of remittances as well as the Treasury, the current deposits registered an increase as the increase (46.06) billion dinars between 1997 and 2000. However, the rate fell from savings accounts (33%) to 1997 (30%) in 2001 because of poor access for most people, especially low-income in addition to the increase in the proportion of the volume of deposits.



- 1 - صالح، نضال جاسم محمد علي، تقويم أداء كفاءة المصارف التجارية في المدة من 1994-1998 (دراسة محاسبية مقارنة في عينة مختارة من المصارف التجارية العامة والخاصة) رسالة ماجستير. جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد سنة 2000 ص4،6.
- 2 - الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك-مطبعة دار الحكمة-الموصل- 1990 ص177
- 3 - أشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية- كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة- دار الصفاء للتوزيع والنشر- الطبعة الأولى سنة 2007 ص118 .
- 4 صالح مظهر محمد، الجهاز المصرفي العراقي-نشأته وتطور هيكلته عبر حاضنة النشاط الحكومي الموجبة واليات السوق - مجلة اتحاد المصارف العربية - بيروت - نيسان 2007 ص25
- 5 - مصرف الرافدين، التقارير السنوية والحسابات الختامية والموازنات التخطيطية لمصرف الرافدين للمدة من 1997-2001 .
- 6 - أشمري، صادق راشد، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية - بغداد سنة 2005 ص39.
- 7 - سرور، منال جبار، اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار في حسابات الودائع في احد فروع مصرف الرافدين-مجلة التقني-العدد (17) لسنة 1993 ص82.
- 8 - حسن، حسين عبد الله وآخرون ،انتشار العادة المصرفية وبدائل الاستثمار في العراق-مجلة البحوث التقنية العدد (5،4) سنة 1989 ص203.

9-V. T. wai. 1977. " A revisit to interest rates outside the organized mony

Markets of under developed countries", Banca Nationa Del Iavaro, Quarterly Review, vol. 30, (September), pp.29

10- Rose-Pebers " Commercial Bank management".5 th. Ed. Megraw-Hill

Irwin, 2002 U. S. A. p.8.

11- ألعبادي، سمير، التقديم لكتاب إدارة المصارف- كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة

فلاديفيا الأردن سنة 2007 ص11.

12- الشمخي، حمزة محمود والجزراوي إبراهيم، كتاب الإدارة المالية الحديثة- منهج علمي

تحليلي في إدارة اتخاذ القرارات- الصفاء للنشر والتوزيع- عمان 1998 ص14 .

- 13- البصري، كمال، الإصلاح المصرفي الحكومي بين الواقع والطموح- جريدة الصباح- 23  
أب \ 2008 العدد (1470) ص.14
- 14-حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية- المكتب  
العربي الحديث- القاهرة سنة1993 ص227.
- 15- جابر محمد صالح، الاستثمار بالأوراق المالية- شركة المطابع النموذجية، عمان، الأردن  
سنة1989 ص.199
- 16- وزارة المالية، دليل ديوان الرقابة المالية سنة 1989 ص6 .
- 17- باز، دفردي، التحليل المالي للمصرف. النسب المالية في إدارة الموجودات والمطلوبات  
مجلة المصارف العربية العدد (164) المجلد (14) آب \ 1994 ص16 .
- 18- التوايسه، محمد إبراهيم، تحليل ومناقشة القوائم المالية- مركز طارق للخدمات الجامعية،  
الأردن، الطبعة الأولى سنة 1998 ص95 .
- 19- احمد عبد الفتاح، البنوك الأردنية في مواجهة قرارات لجنة بازل- مجلة المصارف العربية  
العدد (147) المجلد (13) آذار \ 1993 ص46 .
- 20- اتحاد المصارف الدولية العربية، التدقيق والرقابة والأمان في ظل استخدام الحاسبة  
الالكترونية سنة 1999 ص406 .